عصام شلهوب

عيد العمّال في زمن الإنهيار بصيص أمل وأجور متهالكة الأسمر: دعوة إلى الصبر والعمل ضمن "فن الممكن"

ترفع القبعات في الاول من ايار، لا احتفاء بعيد، بل اجلالا لتلك الايادي التي نخرها التعب، ولم تعرف يوما طعم الكلل. عيد العمال يأتي العيد هذه السنة كما في السنوات القليلة الماضية، لا ليزهر ربيعا من الانصاف، بل ليعمق شتاء الخيبة في عيون مَن وعدوا بالكرامة، فذاقوا الذل في مسكنهم ومشفى اولادهم ومتجر حيهم

كيف يحتفل العامل في وطن تفقد فيه الليرة معناها، ويحتسب الراتب على ما تبقى من كرامة؟ في القطاع الخاص، حيث يفترض ان تكون الحيوية والمرونة والعدالة في التوزيع، يقبض العامل فتاتا فوق الحد الادنى، ويسجل على الورق باجر لا يعكس حقيقة جهده. وما تبقى، يسمى "مساعدات"، تمنح خارج القوانين، ويخفي ارباب العمل تحتها ارقاما محرفة لتجنب التصريح للضمان.

اما في القطاع العام، فالعامل هناك لا يزال يعيش في زمن 2019، حيث الراتب بالليرة المربوطة على 1500، والتعويضات تسجل بالاسم لا بالفعل، فيما القيمة الشرائية تنهار، والاحتياجات تتضاعف، والانهيار يكمل فصوله فوق رؤوس الموظفين.

من التعليم الى الامن، من الادارة الى الطبابة، الكل منهك. الموظف العام يحال على التقاعد بتعويض لا يكفي للدواء، والعسكري يسلم سلاحه بعد خدمة العمر في مقابل مبلغ لا يضمن له الدفن بكرامة. الاساتذة ينزفون علما في قاعات باردة وجيوب فارغة، والعامل في المعمل او الورشة او المكتب، يبحث عن بديل في الخليج او القارة البعيدة.

الى جانب الضائقة، يعيش العامل اللبناني قهرا مضاعفا يكمن في قهر الاهمال الرسمي من جهة، وقهر التفاوت بين القطاعات من جهة اخرى. ففيما شهدت تعاونية موظفي الدولة تطورا نسبيا في منحها وطبابتها، لا تزال التقديمات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تعاني من ضغوط مالية، على الرغم من بوادر التحسن الاخيرة التي بدأت تلمسها بعض الفئات.

اما البطالة، فهي العنوان الابرز للصورة: نسب تفوق 35% بين الرجال، وترتفع لتتخطى 45% بين النساء، في بلد يغادره شبابه واحدا تلو الآخر. فمنذ 2019، هاجر نحو 200 الف طالب جامعي، اضافة الى عشرات الالاف من الفنيين والمهنيين، في موجة نزوح صامتة، تكاد تفرغ البلاد من طاقاتها المنتجة.

في هذا المشهد القاتم، يجهد الاتحاد العمالي العام للحفاظ على ما تبقى له من دور. مفاوضات يومية، اجتماعات دورية مع الحكومة، لجان تعيد النظر في الحد الادنى للأجور، ونداءات متكررة لحماية المتقاعدين والعسكريين وموظفي الدولة. لكن الواقع لا يرحم، والهوة بين الهيئات الاقتصادية ومطالب العمال لا تزال عميقة، وسط غياب اي توافق سياسي شامل، وتعطل آلة الاصلاح.

في الاول من ايار، لا ترفع الشعارات فقط، بل ترفع الدعوات: الى نهضة نقابية حقيقية، الى حماية تشريعية عادلة، الى مفاوضات تتجاوز "فن الممكن"، واخيرا الى حق العامل في عيش كريم. فالعامل، كما يقولون، هو من يبني الاوطان، لكنه في لبنان بات يدفن تحت انقاضها.

"الامن العام" التقت رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

■ كيف تقيمون اوضاع العمال في القطاعين العام والخاص مع اطلالة الاول من ايار في ظل تدهور قيمة الراتب وارتفاع كلفة المعيشة؟

□ في ظل الانهيار الاقتصادي، شهد القطاع الخاص اللبناني تباينات في ادائه. فقد استعادت بعض القطاعات، لاسيما الصناعية منها، جزءا من نشاطها، وان بشكل غير مكتمل. في المقابل، لا يزال القطاعان التجاري والسياحي في حالة ركود شديد، مما ينعكس سلبا على العمال وظروفهم المعيشية. وعلى الرغم من ان عددا من المؤسسات الخاصة تدفع اجورا تفوق الحد الادنى، الا انها لا تصرح بهذه الزيادات للضمان الاجتماعي، وتدرجها تحت مسمى "مساعدات"، في التفاف واضح على القوانين. وقد سارعت وزارة العمل الى الدعوة لانعقاد لجنة المؤشر بمبادرة من الاتحاد العمالي العام، في محاولة لتحديد حد ادنى جديد للاجور، وزيادة بدل النقل والمنح المدرسية. لكن الفجوة بين مطالب النقابات وطروحات الهيئات الاقتصادية لا تزال واسعة. فحتى اللحظة، لم يحسم أي اتفاق نهائي، على الرغم من تحديد وزير العمل مهلة تنتهي في 28 نيسان الماضي، لاعلان الحد الادنى الجديد ضمن ما سمي بـ"فن الممكن". اما في القطاع العام، فلا تزال الرواتب تحتسب وفق السعر الرسمي القديم للدولار (1500 ليرة)، في حين تمنح المساعدات على هذا الاساس، ولا تدخل ضمن الراتب الاساسي، مما يجعل تعويضات نهاية الخدمة للموظفين المتقاعدين تتراوح بين 5000 و6000 دولار فقط، حتى لمن كانت رواتبهم مرتفعة. المتقاعدون العسكريون والمدنيون يعانون من واقع مرير، وقد عبروا عن ذلك في مؤتمرات نظمت مؤخرا، مطالبين بإنصافهم. كما يشكو الاساتذة في القطاع العام من تدني رواتبهم وتراجع تقديمات الطبابة والتعليم. وقد عقدت لقاءات مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع لمناقشة هذه الاوضاع، وسط مساع لتفعيل اللجنة التي كانت قد وضعت مشروعا متكاملا لإعادة هيكلة القطاع العام، برئاسة السيدة نسرين مشموشي رئيسة مجلس الخدمة المدنية.

رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الاسمر.

■ كيف تنظرون الى اداء الحكومة في ما يتعلق بسياسات الحماية الاجتماعية والتقديمات للعمال في القطاعين العام والخاص؟

□ على الرغم من الازمات التي نمر بها، شهدت تعاونية موظفي الدولة تطورا ملحوظا في تقديماتها، خصوصا في مجالي الطبابة والمنح المدرسية، بحيث باتت تقترب من مستوى العام 2019، وتغطي نسبة كبيرة من حاجات الموظفين. اما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فبدأ يستعيد توازنه المالي بعد ازمة خانقة، وسجل تحسنا في التغطية الصحية والاستشفائية مع بداية شهر نيسان بين 60% و80%. ومن المتوقع ان يتطور ذلك، مع رفع تعرفات المعاينات والغرف والعمليات خلال الاشهر القليلة المقبلة. على الرغم من ذلك، لا تزال المنح المدرسية في القطاع الخاص متدنية جدا، ويجري التفاوض لزيادتها بالتنسيق مع الهيئات الاقتصادية.

> **زيادات غير مصرح بها واجور تموّه تحت اسم "مساعدات"**

■ شهد لبنان خلال الفترة الاخيرة موجة هجرة لليد العاملة الفنية كما عانت الطبقة العاملة من البطالة، ما هي نسب البطلة والهجرة؟

- منذ عام 2019 غادر نحو 200 الف طالب جامعي لبنان، في ظاهرة نزف تعليمي لم يسبق لها مثيل. كما ارتفعت نسبة هجرة اليد العاملة الفنية، خاصة نحو الخليج، حيث يعمل ما بين 400 و450 الف لبناني من ذوي الخبرات التقنية. اما نسبة البطالة، فبلغت حدود 35% بين الذكور، وقرابة 45% بين النساء، وهي من النسب الاعلى في المنطقة، مما يعكس انسداد الافق امام الاجيال الشابة.

■ كيف تنظرون الى رسم السياسات الاقتصادية والمصرفية التي تقوم بها الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي؟

□ تواجه الدولة اللبنانية تحديا كبيرا يتمثل في ضرورة اقرار سلسلة من القوانين الاصلاحية المطلوبة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتأمين المساعدات. لكن هذه المساعدات، على الرغم من ضرورتها لم تعد كافية وحدها، بل تشكل مدخلا للحصول على دعم اوسع من الدول العربية والاوروبية. وهنا أؤكد ان اولوية الاتحاد العمالي العام اليوم هي استعادة اموال المودعين وتحسين تعويضات العاملين، خصوصا للذين تقاعدوا بين عامي 2016 و2024، في ظل اقتراحات قوانين تناقش في اللجان النيابية حاليا.

■ ما هي المبادرات التي يعمل عليها الاتحاد العمالي العام للدفاع عن حقوق العمال؟

□ يشدد الاتحاد العمالي العام على ان "الرغيف يجمع"، والعمل النقابي يجب ان يبقى فوق الاصطفافات الطائفية والسياسية. لا شك في ان الاتحاد لم يتأثر يوما بالتجاذبات الحاصلة في البلاد، بل استمر في العمل على تحصيل حقوق الناس في كل الظروف. كما يؤكد الاتحاد استعداده الكامل لمواكبة كل المشاريع النهضوية في مجلس النواب، سواء كانت تتعلق باعادة هيكلة المصارف، او قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لما لها من تأثير ايجابي على حياة العمال اليومية.

■ ما هي الرسالة التي توجهها الى عمال لبنان في مناسبة الاول من ايار؟

□ في الاول من ايار، يتوجه الاتحاد العمالي العام برسالة الى جميع العمال، مؤكدا ان طموحاتهم مشروعة وكبيرة، الا ان الواقع لا يسمح بتحقيقها دفعة واحدة. هنا اشدد على ان المفاوضات مستمرة، وان الاتحاد يتحرك خطوة خطوة، في ظل ما تسمح به الظروف، داعيا الجميع الى التفهم والمشاركة في حماية ما تبقى من حقوق.